

طالب بإدراج الواجهات البحرية ضمن برنامج عمل الحكومة

تنسيقية الشمالية حقق نسبة ٧٦ بالمائة من الأعمال المنجزة في ٢٠١٧



اجتماع المجلس التنسيقي لمحافظة الشمالية.

دعا العصفور أعضاء المجلس إلى الاستعداد لتقديم الدعم اللازم كل في تخصصه لإنجاح يوم البحرين الرياضي المقرر في شهر فبراير المقبل والذي يلزم تحقيق التميز فيه على غرار انفراد وتميز المحافظة الشمالية في نسخته الأولى العام الماضي، في إطار الشراكة المجتمعية والتنوع ما بين التوعية وتعزيز الصحة من خلال معرض للخدمات والترويج للأطعمة الصحية لإحياء هذا اليوم الذي يجسد معنى أن الرياضة للجميع، وأنه سيتم التواصل مع اللجنة التنفيذية العليا المنظمة

التي من شأنها تطوير سواحل كجزء من التنمية الحضرية لنقص في المتطلبات والإستراتيجيات الشعبية، مما استدعى رفع توصية المجلس بشأن اعتماد الشمالية ضمن برنامج العمل الحكومي.

اسم جميع ممثلي الجهات الرسمية من وزارات وهيئات، متمنياً أن تشهد الدورة القادمة استعداداً لكل التحديات والانطلاقة جديدة تبدأ بتقييم حقيقي للدورة الماضية.

أوصى اجتماع المجلس التنسيقي بالمحافظة الشمالية بأن يتم إدراج مشاريع تطوير الواجهات البحرية في المحافظة ضمن البرنامج الإستراتيجي للسواحل بهيئة السياحة والمعارض، فيما أعلن محافظ الشمالية السيد علي بن الشيخ عبدالعظيم العصفور أن تنسيقية الشمالى تمكن خلال العام الماضي ٢٠١٧ من تنفيذ ما نسبته ٧٦ بالمائة من الأعمال.

وزاد قوله أن تقرير مؤشرات أداء المجلس التنسيقي مقارنة بين عامي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ يوضح أن مؤشرا ما تم تنفيذ من أعمال في العام الأخير حقق نسبة زيادة بلغت ١٠ بالمائة عن العام السابق، أما الأعمال التي (لم يتم تنفيذها)، فقد بلغت في عام ٢٠١٧ نسبة ٦,٨ بالمائة مقابل ١٠,٣ بالمائة، منوهاً العصفور إلى أن هذه النسب تعكس اجتهاد أعضاء المجلس والكوادر للتميز في أداء تنفيذ التوصيات وأعمال اللجان. وأثنى العصفور على الجهود التي بذلها أعضاء المجلس طيلة السنوات الأربع الماضية من دورته الثانية التي انتهت أمس، مؤكداً أن أعمال وقرارات المجلس كانت تمثل مصدر قوة، وكل إنجازاته تحمل

عضو بلدي الشمالية تطالب بفرض رسوم على تغيير تصنيف الأراضي

وتساءلت «هل من المعقول ان يقوم صاحب ارض بتغيير مخطط من سكن خاص إلى سكن خاص متصل وبناء بيوت لا تتجاوز مساحتها ١٢٠ متراً مربعاً تحت عنوان توفير سكن أو تحت عنوان مشاريع خاصة ومن ثم تباع هذه البيوت بأسعار مبالغ بها؟»، ودعت بن رجب إلى فرض ضرائب على العقارات الكبيرة بدلاً من رفع الأسعار على بعض السلع أو فرض رسوم على المواطنين وقالت «أي عقار يتجاوز دخله العشرة آلاف يخضع للاقتطاع الضريبي، فليس من المعقول ان شخصاً واحداً يمتلك عشرات العمارات والمجمعات السكنية ودخله بمئات الآلاف ويقفل على البنية التحتية ولا يدفع شيئاً وفي الوقت نفسه يتساوى مع الفقير في الخدمات.

أضعاف المرات وتباع في السوق بقيمة عالية على المواطنين الذين أصبح حلم الحصول على قطعة أرض صغيرة لبناء مسكن حلم بعيد المآل»، وارتفعت «نحن مع فرض رسوم على المستثمرين تحت عنوان استرداد الكلفة، لكن الأولى فرض رسوم على تجار الأراضي الذين باتوا يتلاعبون بالأسعار وتغيير التصنيفات بما يتغل من كاهل المواطن الفقير ولا يدخل شيء في خزينة الدولة»، وأكدت بن رجب ان فرض رسوم على تغيير تصنيف المخططات ليس بدعة بل أغلب الدول تقوم بذلك وتجار الأراضي أصبحوا بترء فاحش مستغلين حاجة المواطنين حتى بات الأمر لدى بعضهم لتقسيم أراضي صغيرة الحجم إلى عدة أقسام ورفع سعرها.

دعت عضو مجلس بلدي المنطقة الشمالية بدور بن رجب إلى فرض رسوم على خدمة إعادة تصنيف الأراضي، مشيرة إلى أن ملك الأراضي والمخططات السكنية يقومون بتغيير تصنيفات الأراضي والمخططات ومن ثم يقومون ببيعها بأسعار عالية تحت حجة توفير أراضي سكنية للمواطنين أو تحت عنوان مشاريع خاصة.

وأوضحت بن رجب أن الكثير من الطلقات تأتي للمجالس البلدية من قبل التخطيط العمراني لتغيير تصنيفات هذه العقارات من دون مقابل يدخل لصالح الدولة أو المواطن.

وقالت «مثلاً يريدنا بلدي تغيير تصنيف أرض بألف الامتار لتغيير التصنيف من سكن حدائق إلى سكن خاص أو من زراعي إلى سكن خاص، ما يعني ارتفاع القيمة العقارية لهذه المخططات

فج الصميم

لفتان كبيرتان.. واختيار العرادي

لطفي نصر

تميز أو تفريق بين أي مواطن أو غير مواطن.. وفي هذه الممارسات الإنسانية العنيفة إفحام أكبر لبعض المنظمات التي يمكن أن تفكر ولو لحظة واحدة في الإساءة إلى إنسانية وحضارية السلطات البحرينية والشرعية والقانونية المختصة.. فشعارها المعلن هو «الكل في الحق سواء».

القرار الذي توافق عليه رئيسا مجلسي النواب والشورى باختيار السيد علي العرادي النائب الأول لرئيس مجلس النواب رئيساً للجنة المشتركة للسلطة التشريعية للوصول إلى توافق حول مسألة الدعم مع السلطة التنفيذية على ضوء توجيهات جلالة الملك المقدم.. هذا القرار وهذا الاختيار هو بداية طيبة وموفقة يبنى عن أن نهاية هذا المشوار ستكون خيراً بإذن الله في مجال التوصل إلى الصورة المثلى لمسألة الدعم وهي التي ستكون بالضرورة أفضل مما قد تم الفشل في الوصول إليه في المرحلة الماضية. أبنى نقاشاً في هذا الخصوص بالضرورة على حسن اختيار السيد علي العرادي ورفاقه في هذه اللجنة المشتركة لهذه المهمة الوطنية الكبيرة.. كما أبنى أيضاً على أنهم سيسلكون طريقاً خالياً من الإفراط أو التفریط.. بل سيميلون جميعاً في التوازن في كل شيء.. فالوطن وطنهم.. والمواطنون أشقاؤهم.. وحكومتهم الموقرة هي خير الحكومات: قلبها على الجميع.. وهدفها الأول الذي لا تحيد عنه هو خير وسعادة الجميع وازدهار الوطن بأكمله. التجارب السابقة.. ومسار أداء مجلس النواب الموقر.. وجلساته المتواصلة كلها تؤكد اختيار السيد علي العرادي لهذه المهمة الشديدة الحساسية.. انطلاقاً من حسن أدائه وإدارته لمسؤولياته.. واقتداره.. وتوازنه.. وعدالة المواقف التي ظهرها على الدوام.

ما حدث في المرحلة الأولى لمشوار الاجتماعات والمباحثات المشتركة حول مسألة وضع معايير الدعم السلي.. وإطالة فترة هذه المرحلة بشكل مبالغ فيه قد أثار أعصاب الشعب بأكمله وهو ما يخشاه المواطنون هذه المرة.

لذا يرحو الجميع أن تؤدي هذه اللجنة المشتركة مهمتها على ضوء توجيهات جلالة الملك بالسرعة المطلوبة.. حيث إن المواطنين يخشون حدوث بعض «التميع» في الأحداث الراهنة.. ومنها على سبيل المثال وليس الحصر صدور قرار رفع أسعار البنزين الذي لم يرض عنه ولم يتقبله أحد.. حتى هذه اللحظة.. لذا لا بد أن يكون البديل أو ما سوف يتم التوصل إليه يحقق التخفيف من «هول»ه، ومقبولاً من الجميع.. وإلا سوف يصلون إلى طريق مسدود!! الأمل كبير في الوصول إلى التوافق المنشود.. مادام الجميع سيمتثلون لتوجيهات جلالة الملك القاضية بأن توافق السلطتين هو مسار الأكبر.

لفتان كبيرتان ظهرتتا على الساحة البحرينية خلال الأسبوع الماضي.. وقد فرضتا نفسيهما على أحاديث المواطنين بإعجاب وتباه كبيرين، الأمر الذي يؤكد أصالة وعراقة مملكة البحرين وأهلها:

× اللغثة الأولى: ترسخت في هذا الكم الهائل من الوفاء الذي عبر عنه أهل الوفاء على أرض البحرين.. وذلك من خلال هذا الذي عبر عنه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء أثناء ترؤسه اجتماع الهيئة العليا لصندوق الشهداء.

× اللغثة الثانية: تجسدت في قرار القائم بأعمال رئيس وحدة التحقيق الخاصة بإحالة ١٣ شريطاً من أعضاء قوات الأمن العام إلى المحكمة الجنائية الخاصة، مع لائحة اتهام تسند إليهم تهم التعذيب وإساءة المعاملة، والمطالبة بمعايشتهم عن تهم «الاعتداء على الغير».

وهذه الخطوة.. وإن كانت ليست هي الأولى من نوعها.. فإنها تدل على أن السلطات المختصة على أرض البحرين لا تنشده سوى العدالة الحققة، وأنها الساعية على الدوام لإعطاء حق أي شخص معتدى عليه ممن اعتدوا مهما كانت شخصياتهم ومراكزهم والمهام الموكلة إليهم.

رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في ملف الخدمات الطبية لـ «أخبار الخليج»:

٢٠٠ ألف دينار قيمة مخزون الأدوية المنتهي الصلاحية بوزارة الصحة

المطالبة بزيادة العيادات الخارجية لتقليل عدد انتظار المرضى التي تصل إلى ستة أشهر



أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية في إحدى الزيارات للمستشفيات والمراكز الطبية الحكومية.

لأدوية والمستلزمات الطبية إلى اللجنة الوطنية لشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية لدراستها والمشكلة بموجب القرار (٣٢) لسنة ٢٠١١ المعدل بالقرار رقم (٣٠)، وأضاف النائب المعرفي أن مواعيد عيادة الأمراض المزمنة في بعض المراكز الصحية يكون أقرب موعد فيها ستة أشهر وهي فترة طويلة قياساً بالمواعيد في المراكز الصحية والتي تصل من أسبوعين إلى شهرين، لافتاً إلى أن عدد حالات الاستشارات الإرادية للأطباء في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بلغ ٨٦ استشارة إرادية للأطباء البحرينيين، وأن التقاعد المبكر بلغ ٢٢ حالة، كما لاحظت اللجنة زيادة التقاعد المبكر للأطباء البحرينيين ليشمل إلى ١٤ حالة في ٢٠١٦، حيث طالبت اللجنة بضرورة تسليط الضوء على التصدي لتشاتعات زيادة سن التقاعد وإقرار مزايا جديدة تدفع بهؤلاء الأطباء إلى عدم الاستقالة أو التقاعد المبكر، مضيفة اللجنة أن الوزارة لم تقم بجهود ملموسة مع مقدمي طلبات التقاعد لتختيم عن اتخاذ قرار الاستقالة.

البشري وطب الأسنان الواردة في مراثيات الهيئة الوطنية لم تنشر في الجريدة الرسمية. عدم إعداد خطة لمنع المخاطر في الرعاية الصحية الأولية والثانوية حتى تاريخ الخطاب المرسل إلى اللجنة، حيث نكرت الوزارة في ردها الوارد إلى اللجنة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ بشأن مراثياتها حول عمل اللجنة انه جار العمل على إعداد خطة لمنع حدوث هذه المخاطر، ولم تكتمل الخطة إلا بعد أن أرسلت الوزارة خطبها إلى اللجنة بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧ وبالتالي فإن التأخير في إعداد خطة إدارة المخاطر له اثر كبير في حدوث الأخطاء الطبية وإزدياد عدد الحوادث داخل المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية، ولا سيما أن تلك الخطة تعتبر من أهم محاور الإدارة الصحية.

عدم وجود مخازن للأجهزة الطبية بحسب ما ورد في خطاب الوزارة بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧. وهذا الأمر يتنافى مع التخطيط في إعداد الأجهزة المطلوبة وتخزينها قبل فتح المشروع.

والمخالفات الواردة في بند (استنتاجات اللجنة وملاحظاتها) من هذا التقرير، وإقرار مزايا جديدة لرواتب وعلوات الكادر الطبي وكادر المهن الطبية المعاونة في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية، وتطوير نظام الترقية.

ونكر النائب المعرفي أن اللجنة توصلت إلى ثبوت مسؤولية وزارة الصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية إزاء محاور التحقيق المتعلقة بعمل كل منهما وذلك للاستنتاجات التالية:

عدم إصدار لائحة تحديد الواجبات والمسؤوليات للمهن الصحية المحددة في المادة (٦/٦) القانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية التي نصت على مهام السلطة العليا التي تتولى شؤون الهيئة ومنها (تحديد واجبات ومسؤوليات وأصول وأداب المهن الصحية بما يكفل مراعاة القيم الإسلامية والإنسانية وكرامة المرضى) علماً بأن واجبات ومسؤوليات وأصول وأداب مهنة الطب



محمد المعرفي.

وخاصة غرف التشخيص، وتطوير جناح الحوادث والطوارئ في المستشفيات الحكومية بشكل يتناسب مع الزيادة في عدد السكان، وذلك من خلال فتح مبنى جديد لكي يخفف الضغط الحاصل على الأسرة الموجودة في الطوارئ والحوادث، والالتزام بإجراء التدقيق الإكلينيكي على أجنحة الحوادث والطوارئ بصورة دورية كل شهرين.

كما أكدت اللجنة ضرورة تقليص مواعيد عيادة الأمراض المزمنة في بعض المراكز الصحية وذلك من خلال زيادة عدد الاستشاريين في تلك العيادات، وتقليص معدل الانتظار للعيادات الخارجية والتخصصية في مجمع السلمانية الطبي وذلك من خلال زيادة عدد الأجهزة الطبية والكادر الطبي والفني، تخفيف الكادر الصحي في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بالتشريعات المنظمة للمسؤولية الطبية، وإعداد برامج تدريبية للأطباء والمهن الطبية المعاونة في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية من أجل رفدهم بأخر التطورات الحاصلة في مجال تخصصاتهم، وزيادة كفاءتهم وخبراتهم في مجال تخصصاتهم.

وأكدت ضرورة أن يستخدم النواب الأدوات الرقابية المقررة بموجب دستور مملكة البحرين واللائحة الداخلية لمجلس النواب (الاستجواب) تجاه أوجه القصور

كتب وليد دياب:

كشفت لجنة التحقيق البرلمانية حول الخدمات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية عن زيادة نسبة المخزون من الأدوية المنتهية الصلاحية، حيث زادت النسبة في عام ٢٠١٦ بمعدل ٤,٥% عما كان في ٢٠١٥. فقد أوضحت اللجنة أن قيمة المخزون المنتهي الصلاحية لعام ٢٠١٦ بلغت أكثر من ٢٠٠ ألف دينار.

وأشار النائب محمد المعرفي رئيس لجنة التحقيق البرلمانية إلى أنه تبين من خلال البحث والتدقيق أن تقارير التدقيق الداخلي التي وردت إلى اللجنة والمتعلقة بمخزون الأدوية بينت عدم امتلاك وزارة الصحة تخطيطاً للمخزون يتضمن الحد الأدنى والحد الأعلى مع مستويات إعادة الطليات، وذلك لتجنب أي حالة نفاذ للمخزون.

وأوضح المعرفي في تصريحات له «أخبار الخليج» أن لجنة التحقيق اقترحت بتوافق جميع أعضائها ضرورة إنشاء صناعات دوائية عبر تأسيس مصانع للأدوية في البحرين وتوزيع المنتجات الدوائية، وأيضاً ضرورة إقرار مزايا جديدة لرواتب وعلوات الكادر الطبي والمهن الطبية المعاونة في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية وتطوير نظام الترقية.

كما اقترحوا إنشاء نظام إلكتروني لرصد المخاطر والصراف الدوائي وتحديد المؤشرات وتعزيز الإستراتيجيات المصممة لتعزيز سلامة المرضى مع ضرورة تخفيف جميع العاملين في القطاع الصحي بتنفيذ خطة إدارة مخاطر، وإنشاء هيئة بحرينية للتخصصات الطبية على غرار الهيئات الطبية للتخصصات الطبية في الدول الأخرى «البورد البحريني».

ولفت المعرفي إلى أن اللجنة اقترحت أيضاً تطبيق معايير تقييم الخدمات الطبية على المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، ما سيساعد على الارتقاء بالخدمات الصحية بصورة كبيرة ويحقق التنافسية المطلوبة، وإجراء الربط الإلكتروني بين مخزون الأدوية والصيدليات الفرعية، وإعداد خطة إدارة مخزون المواد تتضمن الحد الأدنى والأعلى لكمية المخزون مع وضع الإجراءات اللازمة لتجنب نفاد.

وطالبوا بإنشاء مخازن للأجهزة الطبية لكي تخزن فيها جميع الأجهزة الطبية المخصصة للمشاريع التي يخطط لفتحها، والالتزام بإرسال جميع طلبات الشراء للأدوية والمستلزمات الطبية التي تقوم بها الجهات